التقرير السنوي للجنة التنسيقية في دورتها التاسعة
شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
2018

إعداد:

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

2018

قائمة المحتويات

.1	**مقدمة**
.2	**ملخص تنفيذي**
.3	**النشاطات التي قامت بها الشبكة خلال فترة اللجنة التنسيقية** **المحور الأول**: القضايا الوطنية والسياسية **المحور الثاني**: حماية الحق في تأسيس الجمعيات وتعزيز استقلاليتها وبناء قدراتها والتصدي لل" الفضاء المتقلص". **المحور الثالث**: التنسيق القطاعي. اصدارات الشبكة اجتماعات اللجنة التنسيقية والهيئة العامة التوصيات

مقدمة

شكل العام 2018 في مسيرة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية علامة فارقة في العمل الأهلي الفلسطيني نظراً لتغير وتدحرج الظروف على الساحتين الفلسطينية والدولية وذلك عبر محاولاتها الحثيثة للمضي قدماً في ترسيخ القيم التي إئتلف الأعضاء المنضوين فيها والأهداف التي وضعوها لتحقيقها كل في مجال عمله أو على صعيد العمل الفردي لكل مؤسسة.

ولعل أبرز الحيثيات التي فرضت نفسها على الشبكة كمكون مجتمعي رئيس في الحياة الفلسطينية العامة هو التطورات الدراماتيكية على المستوى السياسي الفلسطيني والخارجي الممتد بتأثيراته على فلسطين، إن لجانب الممارسات الإسرائيلية العنصرية من حصار متواصل على قطاع غزة أدى إلى تعظيم الفقر والمعاناة في حياة السكان مع تواصل الإنقسام وتجذيره في إطار تقاسم إداري بين طرفيه، قسم البلاد والعباد وما تبعه من إجراءات عقابية من قبل السلطة الفلسطينية على القطاع ومقابلته بقمع للحريات العامة على ساحتي الضفة الغربية وقطاع غزة وإرتفاع وتائر لغة التخوين والتشنج في المواقف ما أدخل القضية الفلسطينية في نفق مظلم ولم تعد محط إهتمام عربي ودولي لا سيما مع إثقال الدول العربية بتبعات ما يسمى بالربيع العربي وتنامي ظواهر الإرهاب والتكفير.

كل هذا دفع بالولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس دونالد ترامب لمنح الشرعية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بل والاعتراف بعاصمة الشعب الفلسطيني عاصمة لكيان الاحتلال وإغلاق ملف المفاوضات وفرض عقوبات مالية على السلطة الفلسطينية ومنع المعونات المالية عن مؤسسات القدس العربية وتشجيع الاستيطان في فلسطين وإسباغ كل أشكال الحماية عليه وتوفير الدعم له في المؤسسات والهياكل الدولية وتوفير الحماية لقادة إسرائيل حتى من الإدانة والشجب في مختلف المحافل والتجمعات العالمية ووصم مقاومة الشعب الفلسطيني بالإرهاب. وما تقدم شجع إسرائيل للذهاب إلى أبعد حد ممكن في إنكار وجود وتاريخية الشعب الفلسطيني بتتويج هذه التوجهات بما يعرف بقانون القومية اليهودية لدولة إسرائيل بما يعنيه ذلك من عنصرية معصرنة ضمن توجهات واشنطن لفرض حل للقضية الفلسطينية بالمقاسات الإسرائيلية والمعروفة بصفقة القرن وسط صمت عربي ومع أحاديث عن تجند بعض العرب لتمرير الصفقة التي تنتقص حق الفلسطينيين في دولة لهم عاصمتها القدس المحتلة. وهذا بالضرورة سهل لإسرائيل هجمتها على المناطق المصنفة "ج" في الضفة الغربية والتي تعادل 62% من مساحتها فتوالت الهجمات على الأرض والتجمعات السكنية ووصل الأمر حد العمل على إزالتها كما حدث مع الخان الأحمر وفي الأغوار.

ومما فاقم الأمور في غزة أثقلت حركة حماس المواطنين بالضرائب وتحكمت بقوتهم اليومي وبالمساعدات وإستولت على الأملاك العامة والأراضي وإحتكرت تجارة الأنفاق وأدارتها وطاردت الناشطين وكبلت الحريات ومررت العديد من القوانين وطبقتها وهو ما حدث بالضفة إيضاً إذ إحتكر الرئيس مهمة التشريع بمراسيم رئاسية بصورة مخالفة لبنود القانون الأساسي التي تعطي السلطة التشريعية هذه الصلاحية.

وفي جناحي الوطن تواصلت الاعتقالات السياسية وقمع الإعلام وضرب حريته عرض الحائط والتي طالت النساء والأطفال والمختلفين في التوجهات والمشارب الفكرية والعقيدية.

وفي السياق الاقتصادي لا زال المواطن الفلسطيني رهينة لاتفاقية باريس الاقتصادية التي تكبله وتمنح الاحتلال الإسرائيلي القدرة على تسيير الشأن الاقتصادي الفلسطيني من إستيراد وتصدير وتحديده كماً ونوعاً عدا عن جباية رسوم الضرائب والمستقطعات الأخرى واحتجازها بين الفينة والأخرى كأسلوب عقابي وضاغط على السلطة الفلسطينية دون قدرة الأخيرة على التحلل من هذه الإتفاقية أو حتى تعديلها رغم تهديداتها المتوالية بشأن وقف التنسيق الأمني كرد على رفض الاحتلال الاعتراف بالحقوق الفلسطينية. وفي ذات المسار سجلت الأراضي الفلسطينية معدلات مطردة من البطالة والفقر وتدني مستوى الخدمات والتي كانت في قطاع غزة الأعلى منها بالمقارنة مع الضفة الغربية وهو ما دفع ببعض الغزيين لأشعال النار بأنفسهم أو إحتراقهم مع أسرهم داخل منازلهم بفعل توقف الخدمات الكهربائية هناك فيما إبتلع البحر الكثيرين ممن حاولوا الهجرة واللجوء إلى أوروبا ودول أخرى.

وعلى الصعيد الاجتماعي تراجعت مستويات المشاركة للشباب والمرأة في الحياة العامة بفعل تعطل الحياة الديمقراطية وتواصلت عمليات القتل للنساء على خلفية ما يسمى بشرف العائلة وزاد إضطهاد النساء والأطفال وإنتشرت آفة المخدرات ولا سيما وعلى وجه الخصوص في القدس المحتلة بين الشباب وغابت العدالة الاجتماعية وأضطهدت العاملات والعمال من قبل أرباب العمل مع عدم وجود جهة رقابية فاعلة على الحد الأدنى للأجور ومواصفات البيئة السليمة للعمل التي تحمي العمال من المخاطر فيما كان البعض منهم عرضةً للاستغلال وخاصةً النساء من قبل مشغليهم الإسرائيليين في المستوطنات والمصانع.

ملخص تنفيذي

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وخلال عملها واجهت العديد من التحديات ومنها على الصعيد الوطني الاحتلال وإجراءاته وسياساته العنصرية والظالمة والمتمثلة بالحروب والاغتيالات والقتل ومصادرة الأراضي ونهب الموارد الطبيعية وحرمان الفلسطينيين من الحركة والوصول للخدمات الصحية والاجتماعية وبناء الجدران العنصرية إلى جانب الاعتقالات وهدم المنازل والمؤسسات التعليمية والاعتقالات والتنكيل بالأسرى والأسيرات وحرمانهم من حقوقهم وإنتهاج الإهمال الطبي المتعمد بحق المرضى منهم، كما أن الإنقسام السياسي الداخلي أرخى بظلاله على الحياة العامة وعمل المؤسسات الفلسطينية ومنها الشبكة التي قدمت العديد من المبادرات وخاضت حوارات مع أطراف الإنقسام دون طائل بسبب تعنتها.

كما وواصلت الشبكة العمل على تدعيم حملة المقاطعة الوطنية للاحتلال ومنتجاتها ولا زالت تسير قدماً في هذا الاتجاه من خلال إستضافة الحملة في مقرها بمدينة رام الله، ومن جانب أخر فإن عمل المؤسسات الأهلية في القدس يواجه العديد من الصعوبات بسبب إغلاق الاحتلال لمقار العديد من مؤسساتها إلى جانب مؤسسات أخرى حيث بدأ الأمر يأخذ مناح أخرى من الصلف الإسرائيلي بعد الاعتراف الأمريكي بالمدينة عاصمة لكيان الاحتلال ونقل سفارة واشنطن لها عبر منع الباحثين الميدانيين هناك من العمل وحرمان الفلسطينيين من الوصول لمقدساتهم وتشجيع حملات التهويد للمدينة المحتلة والاستيلاء على المنازل وحرمان الفلسطينيين من التوسع العمراني وممارسة الإبعادات عن المدينة.

ويحسب للشبكة دورها الطليعي في الدفاع عن الحريات العامة والحق في تأسيس الجمعيات والمؤسسات والتجمعات المطلبية وإدانة الاعتقالات والملاحقات في الضفة وغزة والتصدي لها، وقامت الشبكة بجملة من المشاريع التطويرية في بناها وهياكلها ونظمها لتواكب المتطلبات اليومية والتعامل مع الأحداث الطارئة وخاصةً لملاحقة الفساد وتكريس قيم النزاهة والشفافية ولرفد العمل بمنهجيات علمية في مواجهة حملات التشهير الإسرائيلي بحق أعضائها على المستوى الإعلامي والدولي بادخال تقنيات تخاطب وتواصل حديثة وبلغات مختلفة إلى جانب تطوير إداء أفرادها ومن مؤسسات أخرى عبر التدريبات وورش العمل. وكان للشبكة حضور فاعل في النقاشات الوطنية والحوارات حول السياسات والقوانين والدفع بتطويرها وموائمتها مع القوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية.

وفيما يخص العمل على مستوى المؤسسات الدولية، شاركت الشبكة في عدة لقاءات وورش عمل وأحدثت إختراقات مهمة في سياسات وأجندة هذه المؤسسات كما هو الحال في مشاركتها بالفريق الدولي الإنساني، وعلى صعيد التنسيق القطاعي حضرت الشبكة في العديد من القضايا والنقاشات وكان لها بصمة واضحة كما هو الحال بالنسبة لقانون الضمان الاجتماعي حيث سجلت ملاحظاتها على صيغته المقدمة من الحكومة ودعمت الحملات الوطنية في وجه السياسات الإسرائيلية وفضحها على المستوى العالمي، وواصلت عملها لتطبيق الحد الأدنى للأجور والأجر المتساوي.

ويمكن القول أن التنويعة العملياتية لأعضاء الشبكة أعطاها القوة للحضور والتأثير والنقاش في مجالات الحياة العامة للسكان

إن لجهة التعليم كقطاع وكذلك الصحة والزراعة وحقوق الإنسان والشباب وحقوقهم واحتياجاتهم وضرورة منحهم الدور الذي يستحقونه في البناء والمشاركة، عدا عن الدور الرقابي الذي إتخذته على أجندة السياسات الوطنية والخطط القطاعية وتمثيل مؤسسات المجتمع المدني في سكرتارية المساعدات المحلية بالإضافة للمنتديات الإقليمية والعالمية حاملةً هموم الشعب الفلسطيني ومدافعة عن حقوقه ومستلزماته الحياتية وتجنيد الدعم لها ومواجهة المؤامرات والدسائس ضده.

وكرست الشبكة حضورها الفاعل بجملة من أوراق العمل والموقف والدراسات المختلفة من خلال إصداراتها المتنوعة.هذا وتعمل الشبكة على تكثيف تواجدها في كافة المحافل والتجمعات والإئتلافات إنطلاقاً من موقعها كجهة خدماتية لها تاريخ طويل في العمل الأهلي وكجهة رقابية تقف في الصف الأول في رصد وتصويب السياسات الوطنية حال أغفلت أو تجاهلت حقوق المواطنين رغم الصعوبات الميدانية والجيوساسية التي فرضت نفسها على مسارات العمل المختلفة ولاسيما التوجهات الجديدة للمولين نحو مناطق صراع أخرى أطلت برأسها على الإقليم في السنوات القليلة الماضية مع تأكيدها على مواقفها المسبقة برفض التمويل المشروط.

وعقدت الشبكة انتخاباتها في ايلول من العام 2018 وجاءت نتائج الانتخابات كالآتي:

اللجنة التنسيقية في الضفة الغربية:

1. مركز العمل التنموي/معا
2. مركز القدس للمساعدات القانونية
3. اتحاد لجان الاغاثة الطبية
4. اتحاد لجان الاغاثة الزراعية
5. اتحاد لجان العمل الزراعي
6. اتحاد لجان العمل الصحي
7. اتحاد الشباب الفلسطيني
8. مدرسة الامهات
9. مركز ابحاث الاراضي
10. مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"
11. مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان

كما عملت الشبكة من خلال مكتبها التنفيذي ولجنتها التنسيقية ولجانها القطاعية وطاقات أعضاء هيئتها العامة في بيئة تتسم بعدم الاستقرار والتغير المستمر، لكنها ابقت جل اهتمامها منصبا على خدمة المشروع الوطني والدفاع عن الحريات، مع الحفاظ على محاور أساسية للعمل، محور وطني ومحور ديمقراطي اجتماعي، ومحور سياساتي تنموي ومحور تعزيز دور العمل الأهلي وحماية استقلاليته. ونضع بين أيديكم ملخصاً مكثفاً للعمل على تلك المحاور.

المحور الأول: القضايا الوطنية والسياسية

- **الجرائم الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني:**

استمرت الشبكة في تسليط الضوء على الجرائم اليومية التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وطالبت الشبكة في اكثر من بيان بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني على خلفية استهدافه للمواطنين بالقتل العمد والمباشر، واستهدافه للمتظاهرين في نقاط التماس وفي مسيرة العودة الكبرى في غزة، اضافة الى استمرار مصادرة الاراضي وهدم البيوت، والاختراق الواضح واليومي لقرار مجلس الامن 2334، وساهمت الشبكة من خلال لقائاتها مع العديد من ممثلي الدول وعبر جولاتها الخارجية على عكس صورة ما يجري من جرائم، والدعوة الى محاسبة ومحاكمة مجرمي الحرب، والضغط الحقيقي على دولة الاحتلال لوقف جرائمها.

وامتازت الفترة بالتنسيق مع القوى الوطنية والاسلامية في كافة الفعاليات، وتهيئة مؤسسات الهيئة العامة للمشاركة في هذه الفعاليات، وتفعيل القضايا الوطنية الرئيسية عبر قطاعاتها المختلفة، اضافة الى المشاركة الجماهيرية الحاشدة في الفعاليات المركزية.

- **انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية:**

عملت الشبكة بفعالية في قضية انهاء الانقسام، حيث استمرت الشبكة في عضويتها في سكرتاريا ائتلاف وطنيون من اجل انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، اضافة الى دورها مع القوى الوطنية من خلال مشاركتها في الاجتماعات، وضغطها باتجاه مواقف اكثر وحدوية، وتقديمها لنموذج وحدوي من ناحية العمل، حيث يعمل مجلس الادارة في الشبكة في بيئة ديمقراطية ممثلة لكافة الوان الطيف الفلسطيني، وعلى قاعدة اعلاء المصلحة العامة على اي اعتبارات اخرى، كما دعت الشبكة في كافة مواقفها الى انهاء الانقسام، وشاركت بتنظيم الفعاليات الداعية الى انهاء الانقسام والى وقف الخطوات والاجراءات التي من شأنها تعميقه، وفي هذا السياق شاركت في تأسيس التجمع الديمقراطي الفلسطيني كاداة للعمل من اهم اهدافها انهاء الانقسام.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة في حالة الانقسام الا ان تاثيرات كل هذه الجهود لم تحقق المطلوب وهذا يعني الاستمرار بمزيد من الضغط على طرفي الانقسام، عبر تفعيل العمل في التجمع الديمقراطي الفلسطيني، والعمل باتجاه تمثيل كافة الاصوات الداعية لانهاء الانقسام، وتفعيلها في اطار خطة وطنية تعيد تعزيز الشرعيات من خلال انتخابات شاملة تشريعية ورئاسية ومجلس وطني توحيدي جديد يعيد الاعتبار للوحدة الوطنية الفلسطينية.

- **الحملة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، والحملة الفلسطينية**

للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل.

تتمثل الشبكة بعضوية سكرتارية اللجنة الوطنية للمقاطعة، حيث تعتبر الحملة الوطنية للمقاطعة من انجح الادوات التي تعمل على محاصرة الاحتلال وفضح جرائمه اليومية بحق الشعب الفلسطينين مما يعرضها الى مهاجمه وملاحقة وتحريض ضدها وضد المؤسسات المنضوية في اطارها، من قبل ما يسمى بالراصد الاسرائيلي NGOs Monitor، مما يضع مسؤولية جدية على الشبكة والمؤسسات الاخرى في تعزيز دور الحملة، والدفاع عنها وعن مؤسساتها، حيث ان غالبية مؤسسات الشبكة فاعلة في انشطة حملة المقاطعة.

وشاركت الشبكة عبر مؤسساتها ومكتبها التنفيذي في كافة نشاطات الحملة، فبالاضافة الى المشاركة في المؤتمرات والفعاليات التي نظمتها الحملة، شاركت الشبكة في ورشات التخطيط الاستراتيجي للحملة، وساهمت في اثراء النقاش حول معايير التطبيع، اضافة الى التزامها بعضوية اللجان المنبثقة عن الحملة.

- **العمل في القدس:**

في ظل الاعلان الامريكي للقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وفي اطار الهجمة المنظمة على التجمعات السكنية في محافظة القدس بهدف ترحيلها وتهجيرها، ومع ارتفاع وتيرة هدم البيوت، وزيادة سياسات واجراءات التهويد، ارتأت شبكة المنظمات الأهلية وفي اطار رؤيتها لاهمية دعم صمود المواطنين في القدس المحتلة عبر تفعيل لجنة القدس ورفع مستوى التنسيق ما بين المؤسسات الفلسطينية الفاعلة في المدينة، من خلال دعم اللجنة في تبني قضايا تعنى بالمجتمع المدني و المقدسيين، وتوحيد الجهود ما بين المؤسسات لتنظيم حملات وفعاليات مشتركة ومنتديات حوارية وطنية،حيث اتفقت المؤسسات المقدسية على مجموعة اولويات من ضمنها التوعية المحلية و الدولية حول سياسات العقاب الجماعي لمواطني المدينة، ورفع مستوى التوثيق الميداني لدى الباحثين، وتوفير فرص ومساحات لتبادل الخبرات وتمكين العاملين في المؤسسات، وتفعيل وتوحيد الاعلام لتغطية و ملامسة قضايا القدس المختلفة، ومساءلة السلطة الوطنية الفلسطينية لمسؤليتها مع مؤسسات القدس، والمساهمة في تكوين و تفعيل لجان أحياء في بعض مناطق المدينة لتنظيم عمل المؤسسات.

في هذا الاطار اجتمعت اللجنة بشكل شهري بهدف اعادة احياء العمل الاهلي في القدس، ورفع مستوى التشبيك بين المؤسسات، كما عملت اللجنة على متابعة الانتهاكات اليومية للاحتلال بحق المؤسسات والمواطنين، وفي هذا الاطار اصدرت الشبكة العديد من المواقف والبيانات التي تستنكر هدم البيوت ومصادرة الاراضي، اضافة الى بيان استنكار اغلاق مؤسسة ايليا في القدس، اضافة الى متابعة اغلاق فرع مؤسسة لجان العمل الزراعي في القدس، كما اصدرت وثيقة موقف حول التطبيع في القدس بالشراكة مع حملة المقاطعة الثقافية، وورشة عمل حول الموضوع.

المحور الثاني: حماية الحق في تأسيس الجمعيات وتعزيز استقلاليتها وقدراتها

1. المشاركة في حوار السياسات حول قانون الجمعيات الخيرية:

بدأت الشبكة منذ بداية العام حواراً مع وزارة الداخلية حول تطبيق قانون الجمعيات الخيرية، وجملة الاجراءات المتبعة والتي تعيق عمل المؤسسات الاهلية، وفي هذا الاطار عقدت الشبكة جملة من الاجتماعات مع الوزارة، توجت بعقد ورشتي تدريب حواريتين في تشرين ثاني وكانون اول 2018، استهدفت حوالي 60 موظف من موظفي دائرة الجمعيات من كافة المحافظات في وزارة الداخلية، من اجل الاتفاق على آليات العمل المشترك لتطبيق قانون الجمعيات الخيرية بما يضمن حرية عمل المؤسسات وعدم عرقلة عملها والتزامها بالقانون.

كما عقدت الشبكة في كانون اول 2018 جلسة حوار سياسات مع الوزارة، حضرها ممثلون عن 4 شبكات واتحادات اضافة الى ممثلون عن الوزارة، وناقشت بعض القضايا السياساتية التفصيلية، وآليات العمل المشترك بين الشبكات والوزارة.

وخرجت مجموع هذه اللقاءات الحوارية بمجموعة من التوصيات، حيث اوصت باعداد ورقة سياساتية ناظمة للعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة الداخلية وايضا دليل اجراءات خاص بالعاملين في مديريات وزارة الداخلية يتعلق بالعلاقة مع المجتمع المدني واجراءات التسجيل والتقارير على مدار عام 2018.

كما اصدرت الشبكة في هذا السياق دراسة حول التعديلات المقترحة على قانون الجمعيات الخيرية، ووجهة نظر الشبكة من الناحية الاجرائية والقانونية على هذه التعديلات، وسعت الشبكة من خلال مراسلاتها، ومن خلال الحوار، الى الحفاظ على قانون الجمعيات الحالي، وضغطت باتجاه تطوير اللائحة التنفيذية للقانون او الاكتفاء بدليل للاجراءات وآخر للمستخدم لضمان تطبيق القانون بشكل فعال دون تعديل القانون نفسه.والتزمت الشبكة بمساعدة أعضائها على توفيق أوضاعهم وفقا للقانون ومبادئ الحوكمة الرشيدة.

كما شاركت الشبكة في اجتماع مع رئيس الوزراء لنقاش مجموعة من القضايا الهامة، وتخلل الاجتماع نقاش معمق حول محاولات التفرد بتغيير القانون وعدم اشراك المجتمع المدني في الحوار، باعتبار ذلك خطوة اولى على طريق تجاوز الشراكة، وعلى اثره اكد رئيس الوزراء انه سيتم اشراك المجتمع المدني في حوار القانون بعد انجاز المسودة الاولى له من قبل المختصين في الوزارة، وفي هذا الاطار اكدت الشبكة على موقفها الداعم للقانون الحالي، مع ضرورة اتمام انضاج اللائحة التنفيذية الناظمة لتطبيقه. كما طورت الشبكة نظاماً للشكاوى في اطار المساهمة في توفير المساعدة القانونية للمؤسسات، وتمكينها من تحقيق اهدافها بما يضمن وقف اي انتهاك قد تتعرض له اثناء تأديتها لعملها.

2. بناء قدرات المنظمات الأهلية:

بناء قدرات الشبكة :

استمرت الشبكة بالعمل على بناء قدرات المؤسسات الاعضاء من خلال جملة من النشاطات تمثلت ب:

1. تدريب حول مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، استهدف مؤسسات الشبكة، وحضر التدريب 35 مؤسسة من الهيئة العامة وخرج التدريب بحملة دولية للمطالبة بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، اضافة الى اصدار ورقتي حقائق حول الاسرى والانتهاكات الاسرائيلية لمسيرات العودة.

2. ثلاثة تدريبات حول الامان الرقمي، استهدف احدها المؤسسات العاملة في القدس، فيما استهدف الآخران المؤسسات والافراد في الضفة الغربية، وعزز هذا التدريب المهارات الاساسية للمشتركين في توفير الحماية الرقمية لمؤسساتهم، وآليات صد او تجاوز الهجمات الالكترونية ومحاولات الاختراق للمواقع، وشارك في التدريبات ما يقارب ال 60 مشارك موزعين على جزء من مؤسسات الشبكة، اضافة الى بعض الاعلاميين والنشطاء.

3. تدريب حول المناصرة الدولية مع الاتحاد الاوروبي، وحضر التدريب ممثلون عن 40 مؤسسة، وهدف التدريب الى تعميق فهم آليات وادوات المناصرة في البرلمان الاوروبي.

4. تدريب حول آليات العمل من اجل استكمال متطلبات المؤسسات وجاهزيتها لتقديم المشاريع في صندوق المساعدات الانسانية، واستهدف 8 مؤسسات لم تكن تستوفي شروط التقديم، وتم توفير كل المعلومات والمهارات اللازمة لها للقيام بذلك من خلال التدريب، وانعكس ذلك ايجاباً على دراسة مقترحات هذه المؤسسات والنقاط التي حصلت عليها في تقييم مشاريعها.

وجاءت هذه النشاطات والتدريبات في اطار مشروع تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية بالتعاون مع المساعدات الشعبية النرويجية، ومشروع بناء قدرات الشبكة في مجالات التأثير في السياسات والضغط والمناصرة وآليات التواصل مع وكالة التنمية السويسرية، ومشروع بناء قدرات الشبكات الفلسطينية بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي.

التطوير الداخلي للشبكة:

- طورت الشبكة الموقع الالكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بها، واعادت تصميمها على نحو يسهل من خلاله تصفحه والوصول الى المعلومات والبيانات المطلوبة باللغتين العربية والانجليزية، اضافةً الى الوصول الى عدد اكبر من المتابعين، وبالتالي نشر رسالة ورؤية وتوجهات الشبكة على نطاق اوسع.

- إعادة تصميم موقع مقياس المجتمع المدني، ليصبح منصة للمجتع المدني ككل، اضافة الى مركز لمصادر المعلومات من إعلانات عن التدريبات والأنشطة، وكذلك موقع يتضمن قاعدة بيانات للخبرات، وسيتم اطلاق الموقع خلال عام 2019.

- طورت الشبكة موقعاً للشكاوي والمعلومات حول الحق في تشكيل الجمعيات، بما يتضمن دليل اجراءات الكتروني حول قانون الجمعيات الخيرية وكل الإجراءات من تسجيل وانتخابات وتصويب أوضاع وتقديم طلب االتسجيل، وسيتم العمل خلال العام ٢٠١٩ على تطوير الموقع ليصبح موقع يتلقى شكاوي المؤسسات وما تتعرض له من مضايقات.

- تطوير موقع الراصد، (لا زال تحت الانشاء)، ويهدف الى تطوير قاعدة بيانات للمؤسات التي تتعرض الى مضايقات من قبل اللوبي الصهيوني وكذلك الجهات الصهيونية التي تهاجم المؤسسات.

- واصلت الشبكة تطوير ومراجعة النظام الاداري والمالي الخاص بها، وتم تعديل بعض بنود النظام الاداري والمالي الجديد وهو في طور المصادقة والاعتماد، اضافة الى توحيد النظام المالي للشبكة في الضفة وغزة من خلال توحيد نظام المحاسبة ونظام الموظفين والاجازات.

- استحدثت الشبكة وظيفتي باحث، ومنسق اعلام ومناصرة دولية، وبعد اتمام عملية التوظيف، تم تطوير وحدة لحماية المؤسسات الاهلية من الهجمة التي تتعرض لها، حيث بدأت الوحدة بالعمل على توثيق ورصد الانتهاكات التي تتعرض لها المؤسسات الاهلية، وبدأ العمل على تقارير توضح وتفسر ادوات الهجمة على المجتمع المدني، كما بدأ العمل على وضع استراتيجيات للحد من اثر هذه الهجمة.

كما واصلت الشبكة دورها وجهودها في بناء وتطوير أداء المنظمات الأهلية وتنمية قدراتها على أسس من الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد وتعزيز مشاركتها في البناء وتنمية المجتمع الفلسطيني، وتعزيز الاتصال مع المؤسسات وتعميم المعلومات التي تستقبلها الشبكة والمتعلقة بعمل المنظمات الأهلية إليهم، اضافة الى تقديم إضافة الاستشارات القانونية والدعم القانوني التي تمت من خلال تعيين مستشار قانوني للشبكة قدم مجموعة من الاستشارات التي تتعلق بالضرائب والضمان الاجتماعي وقانون الجمعيات، عدا تسهيل تبادل المعارف والخبرات على الرغم من تعرض المنظمات الاهلية الفلسطينية لضغوط هائلة

جراء الهجمة المستمرة عليها من قبل الاحتلال.

3. مجلس تنسيق العمل الاهلي:

تتولى الشبكة قيادة مجلس تنسيق العمل الاهلي ، وتعمل الشبكة من خلال المجلس وبالشراكة مع الشبكات الاخرى الى توحيد الجهود الضاغطة على الحكومة باتجاه احترام القوانين المعمول بها، اضافة الى حوار الحكومة والتأثير عليها باتجاه تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني، والابتعاد عن التفرد والهيمنة عند اصدار القوانين والتشريعات والسياسات والاجراءات والقرارات.

ويقوم الشركاء في المشروع بتنفيذ انشطة الجزء الثاني من مشروع الاتحاد الاوروبي المتعلق بالتنمية والتأثير في السياسات العامة، والذي يهدف الى تعزيز دور المجتمع المدني الفلسطيني في الحوار الوطني وحوار السياسات العامة والشبكات الاقليمية، عن طريق تطوير وتفعيل العمل القطاعي، وتطوير ادوات حوار السياسات.

حيث عقدت في اطار المشروع عدة جلسات حوارية مع وزارات الاختصاص، اضافة الى البدء بتطوير مؤشر المجتمع المدني، واضافة النقابات كمكون اساسي للمجتمع المدني الى التقرير، عدا عن مجموعة من التدريبات التي هدفت الى بناء قدرات المؤسسات في الامان الرقمي وتطوير اوراق السياسات وبعض المهارات الادارية والمالية. كما قامت الشبكة في اطار المشروع ببدء العمل على تقرير رقابي على تنفيذ الخطة القطاعية لوزارة الصحة.

4. العمل على مستوى المؤسسات الدولية:

- **الفريق الدولي الانساني**

شارك أعضاء شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية باستمرار خلال عام 2018 في اجتماعات HCT و +HCT لمناقشة مبادرات المناصرة للشعب الفلسطيني و بالاخص غزة، القدس و "مناطق ج". تضمن مشاركة المنظمات الاهلية وصول المساعدات الانسانية الى اكثر المناطق ضعفا. و هدفت الشبكة الى زيادة عدد المؤسسات المحلية في تنفيذ المشاريع الانسانية و ستواصل القيام بذلك.

وتمكنت الشبكة من إحداث خرق نوعي والتأثير إيجاباً على أجندة السياسات الدولية للتوافق مع أجندة السياسات الوطنية، حيث إرتفعت نسبة مشاركة المؤسسات الأهلية في HRP وPooled Fund، فالشبكة الان فعالة ومتمثلة في جميع القطاعات وبالأخص على صعيد السياسات العامة وصنع القرار. إذ تشير البيانات الحالية بأن المؤسسات الاهلية الفلسطينية أصبحت تشارك في 89% من مشاريع الHRP.

كما ساهمت الشبكة من خلال علاقتها مع OPF ومنسق المساعدات الإنسانية في التأثير مباشرة في رفع حصة تمويل المؤسسات الأهلية الفلسطينية، حيث حصلت المؤسسات الفلسطينية على 57% من مخصصات صندوق المساعدات الإنسانية.

وساهمت الشبكة في تعديل "oPt HF Operations manuel" وذلك لضمان حقوق المؤسسات الأهلية وذلك عبر مشاركة الشبكة في كل المراحل مما يوفر فرص أفضل للتمويل.

كما انتظمت مشاركة المؤسسات في المجموعات العنقودية العاملة في مجالات الصحة، والمأوى، والامن الغذائين والماء، التعليم. Health Cluster، وShelter Cluster، وFood Security، و Water Sanitation، وHygiene، وEducation Cluster.

المحور الثالث: التنسيق القطاعي

القضايا السياساتية والتشريعية

1. المشاركة في حوار السياسات حول قانون الضمان الاجتماعي:

اخذ قانون الضمان الاجتماعي حيزا واسعا من التداول على الصعيد الفلسطيني ما بين رافض له كليا او بين مؤيد له ضمن تعديلات ليكون اكثر عدالة وانصاف ، والشبكة ضمن توجهاتها تسعى الى اهمية وجود انظمة وسياسات حماية اجتماعية ، وعليه تبنت موقفا مؤيدا لقانون الضمان الاجتماعي ولكن بعد اجراء تعديلات جوهرية فيه وعليه اصدرت الشبكة دراسة تحليلية حول موضوع الضمان الاجتماعي، واعلنت موقفها في مؤتمر صحفي ،وشاركت في جلسات الحوار مع هيئة الكتل البرلمانية، وقدمت ملاحظاتها اضافة الى نسخة عن الدراسة في اطار الضغط باتجاه قانون ضمان اجتماعي عادل للعاملين. كما استمرت الشبكة في العمل ضمن الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي والتمثل في سكرتاريا الحملة. وشاركت الشبكة في لقاء مع رئيس الوزراء بمشاركة مجلس حقوق الانسان والهيئة المستقلة حيث تم تبيان موقف الشبكة من قانون الضمان الاجتماعي وبعض القضايا المحورية الاخرى.

وسوف يجري تقييم دور العمل الأهلي في الحملة واستخلاص العبر والعمل لاعادة وضع قانون الضمان على الأجندة الوطنية. تحديدا بعد اعلان الرئيس تجميد تنفيذ القانون لاشعار اخر .

2. الحملات واللجان الوطنية:

استمرت الشبكة في تقديم الدعم للحملات الوطنية والتي تم تأسيسها كثمرة للجهود التنسيقية للشبكة في الأعوام الماضية، بهدف الدفاع عن الحقوق الوطنية وفضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني. حيث تدعم الشبكة هذه الحملات من خلال الاستضافة المالية والإدارية والمساهمة الفاعلة في وضع استراتيجيات العمل والتعريف بالحملات في المحافل الدولية والإقليمية.

1.2حملة الحد الأدنى للأجور والأجر المتساوي:

استمرت الشبكة في عضويتها في الحملة، وشاركت في اجتماعات السكرتاريا، ونظمت الحملة العديد من اللقاءات مع وزارة العمل، ، اضافة الى بحث آليات تطبيق الحد الادنى للاجور. كما قامت الحملة بزيارة بعض المنشآت والاستماع الى الموظفين بما يتعلق بتطبيق الحد الادنى للاجور. ونظمت الحملة مجموعة من الورشات التوعوية التي عرضت فيها اوراقها الاقتصادية والسياساتية والقانونية.

3. قطاع التعليم:

عقد قطاع التعليم 12 اجتماعا تم خلالها بحث موضوعين رئيسين، الاول مراجعة المنهاج الفلسطيني، وفي هذا الصدد تم تشكيل لجنة لمراجعة المنهاج الفلسطيني، وتم الخروج بكتيب قدم قراءة نقدية للمنهاج من حيث الفلسفة والمضامين، وتم عرضه في ورشة عمل ضمت الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني وممثلين عن الجهات الممولة لقطاع التعليم، وتم تسليم الوزارة نسخة من الكتيب، واكدت الوزارة انها ستدعو ممثلاً عن قطاع التعليم في الشبكة الى لجنة تطوير المنهاج، وتم تنسيب الزميل عودة زهران ليكون عضواً في اللجنة.

كما تناول قطاع التعليم في الشبكة اهمية اعداد ورقة سياسات للقطاع، وتم عقد مجموعة من اللقاءات خرجت في المحصلة النهائية بورقة سياسات لقطاع التعليم تعكس رؤية المجتمع المدني الفلسطيني لهذا القطاع.

4. القطاع الزراعي:

عقدت لجنة القطاع الزراعي في الضفة الغربية 7 اجتماعات، ناقشت خلالها العديد من القضايا الجوهرية في قطاع الزراعة، حيث تطرقت الى قضية التحريض على المؤسسات الزراعية وتمويلها، وآلية التصدي لهذه الهجمة، اضافة الى طرح اهمية العمل على المشاركة في مشاريع موحدة، وتم الاتفاق على اولويات القطاع، وعلى تشكيل ائتلاف اهلي يضم كافة المؤسسات الاهلية الزراعية. وفي نهاية العام تم تشكيل ائتلاف المؤسسات الاهلية الزراعية، وتم الاتفاق على اعلان انطلاقه في مؤتمر صحفي في كانون ثاني 2019.

كما ناقشت اللجنة العلاقة مع الحكومة ووزارة الزراعة، وقدمت ملاحظاتها للحكومة في اجتماع مع مكتب رئيس الوزراء، وضحت فيه عدم قبولها بما تتعرض له مؤسسات القطاع الزراعي من تحريض واتهامات بتلقي تمويل كبير في ظل عدم صحة المعلومات.

5. القطاع الصحي :

عقد القطاع الصحي اجتماعين خلال العام المنصرم، وبحث خلالهما سبل التدخل لوضع حل لازمة نقص الادوية، وخاصة نقص مواد الاسعاف والعمليات في مستشفيات غزة بعد الجرائم التي ارتكبها الاحتلال في مسيرات العودة، واطلق القطاع الصحي حملة لجمع الادوية والمستلزمات الطبية لصالح مستشفيات القطاع.

كما شاركت لجنة القطاع الصحي مع لجان العمل الصحي في عقد ندوة حوارية حول قانون السلامة والحماية الطبية وبمشاركة نقابة الاطباء ومؤسسات حقوقية وقانونية من اجل مناقشة نصوص القانون واوجه اعتراض نقابة الاطباء على القانون وتم الخروج بتوصيات كمبادرة لتقديمها لرئيس الوزراء لانهاء حالة الاضراب الذي اعلنتها نقابة الاطباء الا ان الاضراب انهي بتدخل من الرئيس مباشرة، بعد ان قامت الشبكة بفتح حوار موسع بالشراكة مع الهيئة المستقلة لحقوق

الانسان ومجلس منظات حقوق الانسان، ومؤسسات اهلية اخرى.

6. قطاع حقوق الإنسان:

استمرت الشبكة بالعمل في هذا القطاع ضمن مجلس منظمات حقوق الانسان، كون مؤسسات الشبكة الحقوقية هم اعضاء في المجلس، وعمل المجلس على متابعة القضايا الوطنية على المستويين المحلي والدولي، وركزت الشبكة عملها على حمل رسائل ضغط ومناصرة الى المؤسسات الدولية التي شاركت مؤسساتها في اجتماعاتها، حيث تم تسليط الضوء على الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، وخروقات الاحتلال للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني.
وعلى الصعيد المحلي شاركت الشبكة في الحوارات التي جرت على مستوى المجتمع المدني والحكومة، فعدا عن اجتماعها مع رئيس الوزراء، والذي سلطت فيه الضوء على مجموعة من القضايا الرئيسية مثل قانون الجمعيات الخيرية، وملف الحريات العامة، وقانون الضمان الاجتماعي، وشاركت الشبكة في صياغة موقف المجتمع المدني من احداث القمع التي تعرض لها حراك ارفعوا العقوبات فيما عرف بيوم الاربعاء الاسود بتاريخ2018/6/14،

7. لجنة الشباب:

عقدت لجنة الشباب في الشبكة ثلاثة اجتماعات في العام الحالي، واتمت تطوير ورقة سياسات حول مشاركة الشباب في القيادة وصنع القرار، وقامت اللجنة بمتابعة توصيات الورقة من خلال تفعيل مشاركة الشباب في ورشات بناء القدرات، والتدريبات المؤهلة، وظهر ذلك من خلال المشاركة الملحوظة للشباب في الورشات والتدريبات التي قدمتها الشبكة على مدار العام.

8. المشاركة في الرقابة على اجندة السياسات الوطنية والخطط القطاعية

عملت الشبكة على انتاج تقرير للرقابة على الخطة القطاعية لوزارة الصحة، ومدى التزامها بتطبيق خطتها القطاعية ضمن اجندة السياسات الوطنية 2107 -2022، وجاري العمل على اصدار التقرير.

كما عززت الشبكة تمثيل اعضائها في الفريق الوطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وتمثلت الشبكة عن طريق مكتبها التنفيذي وعضوية مؤسسات هيئتها العاملة في الفريق الوطني، وجاء التمثيل كالآتي:

أهداف التنمية المستدامة	منظمات المجتمع المدني المقترحة لعضوية مجموعات العمل
الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	1. اتحاد لجان العمل الزراعي.
	2. مؤسسة لجان العمل الصحي.
	3. مركز العمل التنموي "معا"
	4. جمعية مدرسة الأمهات.
	5. جمعية اتحاد الشباب الفلسطيني.
الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	1. جمعية التنمية الراعية (الإغاثة الزراعية).
	2. اتحاد لجان العمل الزراعي.
الهدف ٣ – ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحيةوبالرفاهية في جميع الأعمار	1. جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية.
	2. مؤسسة لجان العمل الصحي
	3. معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية.
الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميعوتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	1. مؤسسة أفكار للتطوير التربوي والثقافي.
	2. مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي.
	3. مركز إبداع المعلم
	4. جمعية الرواد للثقافة والفنون
	5. مركز الفن الشعبي.
الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات	1. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
	2. طاقم شؤون المرأة.
	3. جمعية مركز برج القلق
الهدف ٦ – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	1. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.
الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	1. معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).
الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفيرالعمل اللائق للجميع	1. جمعية اتحاد الشباب الفلسطيني.
	2. جمعية مدرسة الأمهات.
	3. جمعية تنمية المرأة الريفية.

	4. مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.
الهدف 9 – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	1. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.
الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	1. مؤسسة الحق. 2. مركز القدس للمساعدات القانونية 3. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. 4. مركز المرأة للإرشاد القانوني و الاجتماعي. 5. المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة(مساواة).
الهدف ١١ – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملةللجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	1. جمعية التنمية الزراعية(الإغاثة الزراعية).
	2. اتحاد لجان العمل الزراعي. 3. جمعية اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين 4. مركز العمل التنموي معا.
الهدف ١٢ – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	None
الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	1. مجموعة الهيدرلوجيين الفلسطينيين. 2. الشبكة البيئية.
الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحريةواستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنميةالمستدامة	
الهدف ١٥– حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر،ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	1. معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). 2. جمعية التنمية الزراعية(الاغاثة الزراعية).
الهدف ١٦– التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيقالتنمية المستد امة،وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	1. مكتب الشبكة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية(PNGO). 2. جمعية اتحاد الشباب.
الهدف ١٧ – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكةالعالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	1. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

وفي هذا الاطار شارك مندوبي الشبكة بانتظام في هذه الاجتماعات، وساهم مندوبي الشبكة في تعزيز الخطط والآليات التي تضمن تحقيق التنمية المستدامة، عبر عكس وجهة نظر قطاعات الشبكة المختلفة في هذه الخطط والآليات، وتبني السياسات الاكثر ملائمة للواقع الفلسطيني بما يضمن مراعاة خصوصية الحالة الفلسطينية، ووجود الاحتلال كعائق امام اي فرصة جدية للتنمية.

9. تمثيل مؤسسات المجتمع المدني في عضوية سكرتاريا تنسيق المساعدات المحلية (LACS).

عملت الشبكة ومنذ طرح فكرة الهيكلية الجديدة للسكرتاريا على التمثيل في مستوى المجموعة الاستشارية، وقامت بمجموعة من المراسلات مع الحكومة، والتي اثمرت عن تمثيل المجتمع المدني في المجموعات الاستشارية والتي تناقش اولويات المساعدات، فيما دعت الشبكة مؤسساتها للعمل بفعالية ضمن المجموعات العاملة للسكرتاريا، وجاء التمثيل كالآتي:

الرقم	القطاع	اسم المؤسسة
.1	الحكم المحلي	1. الإغاثة الزراعية
		2. الهيئة الوطنية للمنظمات غير الحكومية
.2	إدارة المال العام	1. مؤسسة لجان العمل الصحي
		2. الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية
		3. الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية
.3	القطاع الخاص والتجارة	1. جمعية الإغاثة الطبية
		2. مركز الفن الشعبي
		3. الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية
.4	الحماية الاجتماعية	1. اتحاد الجمعيات الخيرية/ القدس
		2. جمعية مدرسة الأمهات
.5	العدل	1. مركز القدس للمساعدات القانونية

		2. مؤسسة الحق
.6	التعليم	1. مؤسسة أفكار للتطوير التربوي والثقافي
		2. شركاء في التنمية المستدامة
		3. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية
.7	الصحة	1. لجان العمل الصحي
		3. جمعية الإغاثة الطبية
.8	الأمن	1. مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (حريات)
		2. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
.9	المياه	1. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
.10	الطاقة	2. معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)
.11	الزراعة	1. اتحاد لجان العمل الزراعي
		2. اتحاد الفلاحين
		3. مركز أبحاث الأراضي
.12	البيئة	1. مركز العمل التنموي/ معا
.13	الانتخابات	1. ملتقى الطلبة
		2. طاقم شؤون المرأة
		3. منتدى المثقفين

وفي هذا الاطار ساهمت الشبكة عبر مندوبيها، بعكس الاولويات القطاعية التي حددتها قطاعات الشبكة، كل في مجاله، مندوبي الشبكة الى اعتماد سياسات قطاعية مبنية على اساس مبادىء حقوق الانسان، ودعى

وتتبنى قضايا المرأة والشباب في كافة تفاصيلها. كما ساهم مندوبي الشبكة بتحديد اولويات كل قطاع، بما يضمن ان تكون خطط هذه القطاعات اكثر محاكاة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني، واكثر قدرة على تعزيز صموده.

المحور الرابع: المشاركة في المنتديات الوطنية ، الاقليمية و العالمية:

1) المنتديات الوطنية :

استمرت الشبكة باستضافة المنتدى الاجتماعي الفلسطيني، وشاركت الشبكة في المنتدى الاجتماعي العالمي في آذار 2018 عبر مكتبها التنفيذي ولجنتها التنسيقية.

2) المنتديات العربية والاقليمية:

1. **الشبكة العربية**

لم تتمكن الشبكة من المشاركة في اجتماعات مكتب التنسيق للشبكة العربية التي عقدت خلال السنوات الاخيرة وذلك بسبب عدم حصول ممثل الشبكة على فيزا للدخول الى بيروت. وطالب ممثل الشبكة في الشبكة العربية بنقل مكان اجتماعات المكتب التنسيقي الى دولة اخرى.

2. المشاركة في اللقاء التشاوري حول دور المجتمع المدني في الاستجابة لتحديات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

3) المنتديات العالمية :

1. **المنتدى الاجتماعي العالمي**

شاركت الشبكة عبر مكتبها التنفيذي ولجنتها التنسيقية في المنتدى الاجتماعي العالمي بكافة فعالياته، حيث شارك وفد الشبكة في مسيرة المنتدى الاجتماعي العالمي الذي تشارك فيه الحركات الاجتماعية العالمية من مختلف القطاعات والفئات ومن كافة دول العالم من اجل العدالة الاجتماعية والسلم العالمي ورفض الحروب وتعزيز التنمية المستدامة. وتعتبر المسيرة انطلاق فعاليات المنتدى التي استمرت من 13-2018/3/17 في مدينة سلفادور البرازيلية وشارك فيها المنتدى الاجتماعي الفلسطيني حيث رفع علم فلسطين و جرى حوار مع المشاركين عن حال الشعب الفلسطيني مع حركات مختلفة رفضا للظلم حول العالم.

ونظم المنتدى الاجتماعي الفلسطيني ندوة حول الوضع القائم في فلسطين. حيث اشتملت الندوة على العديد من المحاور واهمها: القدس ولتداعيات قرار نقل السفارة على القضية، حصار غزة ومعاناة ابناء شعبنا في قطاع غزة جراء الحصار والاجراءات الغاشمة، التوسع الاستيطاني الصهيوني في الاراضي الفلسطينية وخاصة في مدينة القدس، قضية اللاجئين الفلسطينين وانعكاس الهجمة المنظمة لشطب وكالة الغوث من خلال تكريس الحصار المادي ومحاولات نقل نشاطات الوكالة من خارج القدس وفلسطين، القضاء على مقومات قيام دولة فلسطينية و عاصمتها القدس وتكريس نظام الفصل العنصري في الاراضي الفلسطينية في القدس. وفي نهاية الندوة اعرب المشاركون

من الحركات الاجتماعية العالمية عن تضامنهم و دعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني التي يكفلها القانون الدولي الانساني والتي تتضمن انهاء الاحتلال وتحقيق الحرية للشعب الفلسطيني ودعم التوجهات الفلسطينية للاعتراف بدولة فلسطين وتقديم مجرمي الحرب الاسرائيليين لمحكمة الجنايات وتعزيز التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني.

كما تم عقد ورشة حول المشاركة بنشاط حول السياحة في مناطق الصراع –كنموذج "فلسطين ". وتحكم السلطات الإسرائيلية في المسارات السياحية ونشر صورة سلبية عن فلسطين كمناطق غير آمنة للسياح الأجانب.وفي الندوة المركزية لحركة المقاطعة الدولية BDS ركز المتحدثون على أهمية تعزيز المقاطعة بكافة أشكالها والضغط على الحكومات في منطقة أمريكا اللاتينية لمقاطعة شراء الأسلحة من الكيان الإسرائيلي وحضر الندوة ممثلو الحركات الاجتماعية من كافة الدول المشاركة في المنتدى.

2. **المشاركة في اسبوع المناصرة** / المدافعة السنوي والاعمال التشاورية لمؤسسات المجتمع المدني في حوض البحرالابيض المتوسط ضمن سياسة الجوار للاتحاد الاروبي ENPI والتي عقدت في بروكسل في شهر نوفمبر 2018. وقد تم تسليط الضوء على انتهاكات دولة الاحتلال لحقوق الانسان الفلسطيني وتحديدا القدس وعلى قطاع غزة بعد مرور عشر سنوات على حصاره ، وتم رفع التوصيات للاتحاد الاروبي باهمية التركيز على وقف الانتهاكات الاسرائيلية ومحاسبة اسرائيل عليها، كما وتم التطرق الى اهمية حماية حقوق الانسان على المستوى الداخلي الفلسطيني وتعزيز احترام الحريات العامة وسيادة القانون. وتم تسليط الضوء على المشاريع التي يدعمها الاتحاد الاوروبي ويتم هدمها في مناطق ج، وضرورة تقديم الحماية للسكان في مناطق ج ومقاضاة اسرائيل وطلب تعويضات للمشاريع التي يتم هدمها.

3. المشاركة في المؤتمر الإقليمي الأول حول سياسات الجوار الجنوبي ٢٠-٢١ أيلول وسعى اللقاء إلى وضع حجر الزاوية للمبادرة (مجالات) وإطلاقها عبر مؤتمر صحفي. وفر اللقاء الفرصة لعديد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة للالتقاء ومناقشة الاولويات الرئيسية فيما يتعلق بسياسات الاتحاد االاوروبي التي حددتها الحوارات المنظمة السابقة، من أجل الخروج بتوصيات رئيسية حول الهواجس. خرج المؤتمر بمجموعة من الأولويات تم زفعها للمنتدى المدني الذي عقد في بروكسل في نوفمبر ٢٠١٨.

4. المشاركة في المنتدى المدني الإقليمي السنوي في بروكسيل والذي عقد في بروكسيل في نوفمبر ٢٠١٨ والذي شكل فرصة للحوار المهيكل على الصعيدين السياسي والتقني مع الاتحاد الأوروبي والذي ناقش مجموعة من الدراسات التي اجراها خبراء من اجل التعمق في تقييم الأوضاع في ٤ مجالات: الحوكمة الرشيدة، التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي، الهجرة والتنقل، الامن ومواجهة العنف.

إصدارات الشبكة

أصدرت الشبكة خلال العام 2018 مجموعة من الدراسات والأوراق :

- كتيب مراجعة للمنهاج الفلسطيني
- ورقة توجهات المجتمع المدني لقطاع التعليم
- ورقة سياسات حول مشاركة الشباب
- دراسة بحثية حول الهجمات التي تتعرض لها المؤسسات في القدس
- دراسة تحليلية حول قانون الضمان الاجتماعي
- دراسة مقارنة حول التعديلات المقترحة على قانون الجمعيات الخيرية
- وثيقة استراتيجية لصد الهجمة على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني
- ورقة بحثية حول واقع الحريات العامة في فلسطين 2018
- دليل اجرائي حول مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اصدار تقرير مسحي حول نقابات العمال

البيانات والانشطة الاعلامية

كانت الشبكة حاضرة اعلاميا من حيث اصدار بياناتها ومواقفها المتعلقة بالمناسبات الوطنية والانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينين من ممارسات الاحتلال او قمع الحريات العامة وغيرها من القضايا، وفي هذا الاطار اصدرت الشبكة 74 بياناً باللغة العربي، و27 بياناً باللغة الانجليزية.

كما عقدت الشبكة خلال العام 2018 3 مؤتمرات صحفية تطرقت فيها لقضايا الحريات العامة كان لها الحضور في الاذاعات ومحطات التلفزة، باستضافات متنوعة للتعرف على وجهة نظر الشبكة بالقضايا الوطنية العامة والحقوقية والتنموية.

اجتماعات اللجنة التنسيقية

عقدت اللجنة التنسيقة 19 اجتماعاً في الضفة الغربية، ناقشت فيها قضايا سياسية واجتماعية، وتابعت تطبيق الخطة التنفيذية للعام 2018، واحتلت المواضيع التالية الجانب الرئيسي فيها:

- حماية منظمات المجتمع المدني من الهجمات التي تتعرض لها، وبناء فريق مختص لمواجهة الهجمة.
- العلاقة مع الحكومة، وعلاقة المؤسسات مع وزارات الاختصاص.
- انتخابات مجلس الادارة وتعديل مدة عمله.
- واقع الأوضاع في الارض الفلسطينية وتدهورها على مختلف المستويات.
- تراجع تمويل المنظمات الأهلية وسبل تحرك الشبكة في هذا الصدد .
- السياسات القطاعية لقطاعات الشبكة العاملة، ودورها الرقابي على الخطط القطاعية للوزارات، ورؤيتها اتجاه القضايا السياساتية في كل قطاع.
- تمثيل الشبكة في لجنة مراجعة مشاريع صندوق التمويل الانساني الطارئ HPF
- متابعة الأمور المالية والإدارية الخاصة بالشبكة.

اضافة الى ثلاثة لقاءات عقدتها الشبكة مع هيئتها العامة، ناقشت فيها التقارير الادارية والمالية للشبكة، اضافة قضايا سياسية هامة وعلى رأسها قضية القدس وصفقة القرن وسبل المساهمة في مواجهتها من خلال الخطط والبرامج التي تتبناها المؤسسات في اطار فضح جرائم الاحتلال وتعزيز صمود المواطنين .

بالإضافة لمناقشتها الأوضاع السياسية والوطنية، وواقع وتداعيات الانقسام، والجهود التي بذلت من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، وقضايا التشبيك والتنسيق مع المنظمات الدولية ومشاركتها في ورش عمل خارجية.

التوصيات:

1. تعزيز تمثيل الشبكة في اللجان والائتلافات الوطنية، وتدعيم الائتلافات القائمة، والعمل على تمكين دورها في التأثير على التشريعات عبر مشاركة مكتب الشبكة والمؤسسات المختصة في هذه الائتلافات.
2. رفع مستوى التواصل مع أعضاء الهيئة العامة.
3. تفعيل اكبر للجان القطاعية للشبكة من اجل التأثير في السياسات القطاعية واجندة السياسات الوطنية والرقابة على تنفيذها.
4. اعادة تفعيل لجنة التنسيق الوطني للدفاع عن الحريات والاستمرار في التنسيق للجنة واستضافة اجتماعاتها.
5. تفعيل دور الشبكة في المحافظات، وعدم اقتصار نشاطاتها على محافظة رام الله.
6. تعزيز علاقة الشبكة لغايات الحشد والمناصرة للقضايا الوطنية المتعلقة بفضح ممارسات الاحتلال ومقاومة التطبيع والمقاطعة وغيرها وذلك مع منظمات المجتمع المدني في العالم العربي وكذلك على المستوى الدولي.
7. تمكين الشبكة من اخذ دور واسع في صد الهجمة الاسرائيلية على مؤسسات المجتمع المدني بوصمه بالارهاب وتجفيف مصادر تمويله.
8. تفعيل العمل والتنسيق والتعاون والتكاتف مع كافة الفاعلين والقوى الوطنية والاسلامية في فضح ممارسات الاحتلال ومحاسبته باستخدام كافة الوسائل والطرق لتعرية الاحتلال ومحاسبته.

10. تعزيز دور الشبكة على الصعد المحلي والعربي والدولي.

انتهى